جامعة عبد الرحمان ميره

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم التعليم الأساسي

مبدأ الفصل بين السلطات

الدرس الخامس في مقياس القانون الدستوري

السداسي الثاني –أعمال موجهة-

السنة الأولى حقوق

من تقديم: د/ قادري نسيمة

السنة الجامعية 2024/2023

مبدأ الفصل بين السلطات

تقوم الدّولة الخاضعة للقانون على جملة من المقومات والمبادئ، يتقدمها وجود دستور يتضمن جملة المبادئ التي تضمن حقوق وحريات الأفراد، وتمنع التعدي عليها خاصة من قبل الإدارة، إلى جانب تكريس مبدأ تدرج القوانين، الرقابة على دستورية القوانين، تبني مبادئ الحياد، واستقلالية القضاء،...، إلى جانب مبادئ أخرى.

غير أن جل تلك المبادئ لا تجسد دولة قانونية بما للمصطلح من معنى، دون الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات، هذا الأخير الذي يعد حجر الزاوية لقيام دولة قانون تضمن الممارسات الديمقراطية و احترام الحريات في الدول، لذا سيتم فيما يلي التطرق على مختلف المفاهيم التي قيلت فيه من قبل الفقهاء السابقين (**أولا**)، ومن ثم في القانون الوضعي (**ثانيا**).

أولا: تطور الرؤية الفقهية لمبدأ الفصل بين السلطات

ظهور مبدأ الفصل بين السلطات راجع لاجتهاد عديد المفكرين السابقين، عبر مختلف الحضارات، الذين قدموا تصوراتهم لكيفية تنظيم المجتمعات، وتنظيم علاقاتهم بالسلطة الحاكمة التي كانت ملكيات مستبدة في تلك الفترة، دون أن يعتمدوا تسمية الفصل بين السلطات، بل شرحوا فكرهم تحت مسميات متعددة، ثم تطورت الأفكار بعد عدة ثورات شعبية للمطالبة بالتغيير ودسترة المبادئ التي تقوم عليها الدول.

ومن أبرز هؤولاء المفكرين، الذي قدموا أولى تصورات هذا المبدأ، يمكن ذكر الفيلسوف أفلاطون، أرسطو ، مونتسكيو والفقيه جون جاك روسو.

<u>أ-مبدأ الفصل بين السلطات عند أفلاطون</u>: ينتمي أفلاطون إلى الحضارة الإغريقية،وقد قدم كتاب " روح القوانين" يتضمن عديد المبادئ، كما قد قدم تصوره لقيام المدينة الفاضلة، التي تقوم على توزيع الوظائف بين مختلف الهيئات بشكل متوان ومتعادل، لمنع طغيان إحداها على الأخرى، ومنع بطشها على الشعب، الذي قد يثور أو يحتج ضدها بسبب ممارسات مستبدة[1].

تصور أفلاطون أن توزيع الوظائف سيتم بين مجلس السيادة الذي يمثل السلطة الحاكمة، مجلس الحكماء الذي يسهر على تنفيذ القوانين، مجلس شيوخ يكلف بالوظيفة التشريعية، وهيئة تعنى

[1]- بوشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ص 164.

بالفصل في المنازعات بين الأفراد، وأخرى تضمن الأمن في المجتمع، وهيئة أخيرة تعنى بادارة المرافق التابعة للدولة[2].

ب- مبدأ الفصل بين السلطات عند أرسطو: يعتبر من أشهر الفلاسفة والحكماء اليونانيين،تميز بنظرياته الفلسفية القائم على التحليل والمنطق، قدم عدة نظريات في العلوم الرياضية،كما يرى أن تنظيم الدلوة يجب أن يقوم على ثلاث وظائف أولاها وظيفة المداولة لسن القوانين واتخاذ القرارات تختص بها الجمعية العامة، وظيفة الأمر والنهي، ووظيفة القضاء[3].

ج- مبدأ الفصل بين السلطات عند جون لوك: يعتبر مؤلف الحكومة المدنية، من أشهر مؤلفات جون لوك، لكونه أسس فيه لمبدأ الفصل بين السلطات في بريطانيا، حيث تصور أن تقوم الدولة على أربع سلطات، أولاها تشريعية تقوم بسن القوانين مع اعتبارها الهيئة الأقوى، سلطة تنفيذية يمثلها الملك، مهمتها تطبيق القوانين، سلطة اتحادية تعنى بالشؤون الخارجية ومسائل الامن، سلطة التاج التي تمثل العائلة المالكة[4].

افترض جون لوك، أن السلطة التشريعية والتنفيذية يجب أن تكونا هيئتين منفصلتين، الاولى تسن القوانين في فترات محددة، و الأخرى تمارس المهمة التنفيذية بشكل مستمر، غير أنه أقر لهذا الأخير حق الامتناع عن التنفيذ بداعي الحفاظ على المصلحة العامة[5].

أقر جون لوكا مكانية الرقابة المتبادلة بين السلطة التشريعية والتنفيذية، كما أنه عبر عن رأيه في حق الشعب في الاحتجاج ضد السلطات التي تمارس الهيمنة وتمس بالحقوق والحريات، لكن يعاب عليه أنه أغفل الحديث عن السلطة القضائية المعنية برقابة تنفيذ القوانين والفصل في المنازعات.

د-مبدأ الفصل بين السلطات عند منتسكيو: اشتهر بتأليفه لكتاب " روح القوانين"، الذي يعتبر أحسن من شرح مبدأ الفصل بين السلطات بمفهومه الحالي، حيث اعتبره الوسيلة الوحدة للقضاء على استبداد الحكام، الذين يميلون إلى تركيز السلطات تحت سيطرتهم، فيجب السعي نحو توزيع الاختصاصات بين سلطات متعددة تقابل بعضها[6].

---

[2]- بوشعير سعيد، المرجع السابق، ص 164 و 165.

[3]- المرجع نفسه، ص 164 و 165.

[4]- المرجع نفسه، ص 165 و 166.

[5]- المرجع نفسه ص 165 و 166.

[6]- نزيه رعد، القانون الدستوري العام، المبادئ العامة والنظم السياسية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2011، ص 129.

فرؤية منتسكيو تقتضي توزيع السلطات بين: سلطة تشريعية تتكون من ممثلي الشعب، وسلطة تنفيذية يتولاها الملك، وسلطة قضائية مستقلة، علما أنه لم يطالب بالفصل المطلق بل كان متيقنا من ضرورة التعاون والتداخل في الاختصاصات متى دعت الضرورة لذلك.

و-مبدأ الفصل بين السلطات عند جون جاك روسو: تبنى هذا الفقيه فكرة ضرورة توزيع السلطات بين سلطة تشريعية، تنفيذية وقضائية، مع تبنيه مبدأ الفصل بين السلطة التشريعية لكونها ممثلة للشعب، وبين السلطة التنفيذية لكونها في خدمة الشعب، التي يمكن حسب زعمه محاسبتها وإقالتها[7].

أما السلطة القضائية فقد خالف بشأنها جون جاك روسو رأي منتسكيو، لان هذا الأخير افترض فيها الاستقلالية، أما روسو فاعتبرها تطب القوانين باسم الشعب الذي يمكن له إلغاءها.

ثانيا: مبدأ الفصل بين السلطات في القانون الوضعي

تبنت عديد الدول مبدأ الفصل بين السلطات إما بصفة ضمنية في دساتيرها من خلال توزيع الاختصاصات في الدولة بين سلطة تشريعية،تنفيذية وقضائية، وإما بصفة صريحة من خلال تكريسه كمبدأ من مبادئ الدولة، انعكس ذلك على توزيع الاختصاصات بين السلطات المذكورة[8].

يختلف مبدأ الفصل بين السلطات في الأنظمة الديمقراطية بين النظام الرئاسي والبرلماني، فقد يكون جامدا (أ) أو مرنا (ب).

أ-الفصل الجامد بين السلطات: يعرف أيضا بالفصل الجامد، ينادي المؤيدين لهذا المبدأ إلى استقلالية السلطة القضائية عن كلا السلطتين، وكذا استقلالية السلطة التشريعية عن التنفيذية، اللتان يجب حسبهم أن يكونا في حالة توازي، أي عدم وجود اختصاصات متداخلة فيما بينها، حيث يجب أن تحترما في علاقاتهما[9]:

- الاستقلال: وذلك على المستوى العضوي والوظيفي، أي لا يحق لممثل من السلطة التشريعية تولي أي مهمة تنفيذية تحت أي ظرف.
- المساواة: عدم سيطرة سلطة على أخرى، مما يدي إلى تقاسم الاختصاصات بالتساوي.

---

[7]- بوشعير سعيد، المرجع السابق ص 167.

[8]- فعلى سبيل المثال كانت الدساتير الجزائرية توزع الاختصاصات بين السلطة التشريعية، التنفيذية والقضائية مما كان يعني أنها أخذت بالمبدأ ضمنيا، غير أنه بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 أقرت بالمبدأ صراحة في نص المادة 15 منه.

[9]- حسين عثمان محمد عثمان، النظم السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 266.

- التخصص: حصر وظيفة كل سلطة بموجب الدستور، دون لبس أو تداخل.

ب-الفصل المرن بين السلطات: يقر كذلك مؤيدي هذا التوجه إلى استقلالية السلطة القضائية،أما فيما يخص السلطتين التشريعية والتنفيذية، فكل منها تختص بوظيفة محددة في الدساتير والقوانين، مع امكانية التعاون والتداخل والرقابة فيما بينها، في حدود ما يتطلبه تسيير الشؤون العامة، دونما طغيان سلطة على أخرى[10]،ومثال هذا التداخل مبادة السلطة التنفيذية بقوانين و تولي نواب البرلمان مهام وزارية.

تجدر الإشارة أن الدول التي تميل إلى تطبيق الفصل الجامد بين السلطات يكون نظام الحكم فيها رئاسيا أو شبه رئاسي، أما تلك التي تعمل الفصل المرن فنظامها برلماني أو شبه برلماني.

يختلف مستوى تبني وتجسيد مبدأ الفصل بين السلطات بين الدول باختلاف أنظمتها السياسية، فكلما كانت دولة قانون و دولة ديمقراطية تميل إلى إعماله بشكل فعال، والعكس صحيح فهيمنة سلطة على أخرى وعدم استقلالية السلطة القضائية ينبئ بدولة تميل فيها السلطة التنفيذية إلى احتكار السلطات.

كما أن تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات في شكله المطلق، لا وجود له في الأنظمة السياسية الحالية،لاستحالة تطبيقه، فالغرض من تكريسه ليس الفصل بينها بحد ذاته، إنما حماية الحقوق والحريات المقررة للأفراد من تعدي السلطة التنفيذية، لذا التعاون بينها من متطلبات استمرارية الدولة وتسيير الشؤون العامة.

[10]- حسن عثمان محمد عثمان، المرجع السابق، ص 301.